

«الانباء» تنشر وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي المقرة من قبل مجلس الوزراء: العجز سيستمر حتى 2022

2,7 مليار دينار حصة المواطنين من مشاريع الشراكة

محمود فاروق

كشف نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أن مجلس الوزراء أقر خطة تتضمن فرض ضرائب على أرباح الشركات. وقال الصالح خلال مؤتمر صحفي عقده أمس أن مجلس الوزراء أقر خطة تتضمن فرض ضرائب بنسبة 10% على أرباح الشركات، بالإضافة إلى إعادة تسعير بعض السلع والخدمات العامة وإعادة تسعير استغلال أراضي الدولة، على أن تقدم إلى مجلس الأمة للموافقة عليها خلال الأيام القادمة. وأضاف الصالح أن هناك



أنس الصالح يعرض وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي في مؤتمر صحفي أمس بحضور الوزير د. يوسف العلي والوزيرة هند الصبيح

ثانياً: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني. ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. رابعاً: مشاركة المواطنين في تملك المشروعات. خامساً: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية. سادساً: الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة. فيما يلي ملخص كامل مفصل بالصور والتفاصيل يوضح وثيقة الحكومة للإصلاح الاقتصادي والمالي: [تفاصيل أخرى على موقع الانباء الإلكتروني](#)

حتى العام 2022 بنحو 1,7 مليار دينار، وذلك على أساس سعر نفط 50 دولاراً للبرميل، وذلك على فرضية المرافق مؤسسة البترول الكويتية. وحول اجتماع منظمة أوبيك والمنتجين المستقلين لمناقشة تجميد إنتاج النفط، قال الصالح إن الكويت ترحب بالتنسيق بين أوبيك والدول غير الأعضاء لكنه أصر على أولوية تحقيق الإجماع، مشيراً إلى أنه لم يتسلم بعد دعوة رسمية لأي اجتماع في موسكو أو قطر. وكشفت الوثيقة الحكومية للإصلاح المالي والاقتصادي والتي تتكون من ستة محاور أن العجز سيستمر في الميزانية

أولاً: الإصلاح المالي - الإيرادات

1. استحداث ضريبة على أرباح الأعمال - وشركات، بمعدل ثابت عند 10% (بعد تقييم أثرها على المستهدفين وتطبيق قطاع الإصلاح).
2. تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ 6% في أنشطة التاج السلع والخدمات من 6 محاور هي: أولاً: الإصلاح المالي.
3. إعادة تسعير السلع والخدمات العامة.
4. إعادة تسعير المرافق العامة (المياه - الكهرباء - الغاز) وفق آلية عادلة تضمن حصول الدولة على عائد أعلى.
5. سرعة تصويب مستحقات الدولة المتأخرة، وإرضاء التزامات الدولة على المدينين في الدفع.

أولاً: الإصلاح المالي - المصروفات

1. ترشيح مصروفات كافة الوزارات والجهات الحكومية: على سبيل المثال تكثيف المهام الرسمية الخارجية، تقليص عدد اللجان وفرق العمل وتخفيض مكافئاتها.
2. وقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة، ووقف التوسع في هيئات الأجهزة الحالية.
3. دمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة.
4. إصلاح نظم تقييم الأداء في القطاع العام عبر ربط التقييم بالأداء.
5. إلغاء عضوية الأعضاء المنقرضين بعد انتهاء منتهى الخلية في المؤسسات والهيئات العامة، وإعادة النظر في مكلفات أعضاء مجلس إدارتها.
6. ترشيح الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستهدفة له.
7. إصلاح نظم اعتمادات الإنفاق الحالي، وتطوير طرق إعداد الميزانية.
8. تطبيق الأوامر التنفيذية في المشروعات العامة.
9. معالجة سبلات نظم دعم العساة.

أولاً: الإصلاح المالي - تقديرات عجز الميزانية

تقديرات التغيير في عجز الميزانية العلة المبرمجة في هذا الشكل تم حسابها في ظل أسعار مستقرة لبرميل النفط تبدأ بسعر 25 دولاراً وترتفع إلى 50 دولاراً في السنة الأخيرة، وفي ظل فرضية ثبات المصروفات السنوية عند مستوياتها الحالية. تقديرات الميزانية بعد الإصلاح تمت بخصلة الوفر المباشر المتوقع من مقترحات ترشيح الإنفاق.

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

1. مشروع 12 مشروع وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الأعوام 2016 - 2019:

1. مشروع محطة تزويد الطاقة الكهربائية وتوليد المياه (المرحلة الثانية)
2. مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المنجمة - محطة العجيلة
3. مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتطوير المياه (المرحلة الأولى)
4. مشروع تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان للصرف الصحي والأصنام المكملة لها
5. مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة - موقع كبد
6. مشروعات البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية
7. أنظمة النقل السريع مترو الكويت
8. مشروع شبكة المسكن الجديد
9. مشروع المركز الخدمي الترفيهي - العجيلة
10. مشروع الاستراحات على الطرق السريعة ومراكز خدمة السائبات
11. المدن الصناعية - مدينة جنوب الجوار

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

01. إطلاق فترات المجلس الأعلى للتخصيص عبر تعديل قانون التخصيص (رفع النظر عن تخصيص المشاريع التنموية وسرعة التقييم والتمويل).
02. تأهيل المشروعات العامة المرشحة للتخصيص على أسس تجارية تنموية ليرجعها في مكتب عام يشارك فيه المواطنون.
03. إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، وفتح قطاعات الاستثمار أمامه، خصوصاً في القطاعات غير النفطية، وحرر نظم التراخيص، وتوفر التسهيلات التوجيهية.
04. التمثل المشاريع المرشحة للتخصيص: المطارات، مؤسسة الدولة، مطبخية الحكومة، محطات توليد وتوزيع الطاقة، بعض مرافق والشركة مؤسسة الخزانة الكويتية، البريد، الاتصالات الهاتفية والتلكستون، مرافق الصرف الصحي، إدارة المدارس والمستشفيات الحكومية.

ثانياً: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

1. تنظيم وترتيب النشاط الاقتصادي
2. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الدخول في مختلف قطاعات الإنتاج
3. تعزيز نظم الشراكة مع القطاع الخاص
4. تعزيز قوى السوق وتضمن التنافسية
5. تعظيم استفادة المواطنين من السلع والخدمات المنتجة (ضمن الجودة وكفاءة الإنتاج والتوزيع)
6. تصحيح أي تشوهات في الأسواق ولا تتكفل في إيلائها إلا بهدف مكافحة الممارسات الاحتكارية أو في حالة فشل السوق

رابعاً: مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

1. تخصيص 40% من أسهم المشروعات الكبريتية في تملكها وإدارتها ويتم تمويلها من قبل الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

- أ) 43 محطة رفود في 2016.
- ب) 19 محطة أخرى في 2018.
- ج) 15 محطة في 2019.
- د) 20 محطة في 2020.

2. تلك بهدف رفع درجة المنافسة في سوق توزيع الرفود، وتشجيع الأفكار السديدة في مجالات أخرى في سبيل زيادة التنافسية في تقديم الخدمات.

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

بلغ حجم الاستثمار المباشر في عام 2015 نحو 403 ملايين دينار، واشتمل على قطاعات مختلفة مثل تقنية المعلومات والاتصالات، الطاقة، التعليم العالي، الطاقة المتجددة، البحوث والتطوير، وولدت هذه المشاريع أكثر من 209 فرصة عمل للمواطنين، ويمثل هذا نمطاً انطلاقاً مشجعاً لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

جنسيات الدول المستثمرة

الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا، إسبانيا، سنغافورا

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

يُقدر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تمويلها خلال الأربع سنوات القادمة بنحو 2727 مشروعاً برأس مال 470 مليون دينار تقريباً، وستولد هذه المشاريع أكثر من 3500 فرصة عمل للمواطنين.

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	508	610	731	878
رأس المال المستثمر (الف د.ك)	87,518	105,021	126,000	151,250

سادساً: الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة

1. رفع كفاءة إدارة المالية العامة للدولة
2. تهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي
3. تطوير إدارة الضريبة
4. رفع تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية لتكون ضمن الأسواق الناشئة خلال 2017-2016
5. إقرار وتحديث وتطوير التشريعات

خامساً: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

1. تنفيذ نظام تقييم الأداء
2. تأهيل العمالة الوطنية
3. رفع كفاءة القطاع العام

1. إصلاح الأجور
2. تنظيم العمالة في القطاع الخاص
3. رفع كفاءة القوى العاملة

برامج مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	87	107	127	147
رأس المال المستثمر (الف د.ك)	13,125	16,375	19,625	22,875

النتائج المستهدفة من الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح

3. في مجال تفعيل دور القطاع الخاص:
 - استيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية
 - زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
 - زيادة ربحية القطاع الخاص ومن ثم اتساع القاعدة الضريبية
 - خلق دخول جديدة في القطاع الخاص تساهم في إعاش الطب المحلي
 - دعم مركز الكويت التجاري الإقليمي عبر تحسين خدمات التيسير التجاري
 - مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تنافسية المشروعات الخاصة المحلية، وبالتالي زيادة فرص تنافسيتها في الأسواق الدولية
 - سداهم تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من الاحتكاك، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار وزيادة رفاه المستهلك
4. في مجال مشاركة المواطنين في المشروعات:
 - إيجاد مسارات دخل إضافية للمواطن
 - إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال مساهمتهم في حقوق الملكية

النتائج المستهدفة من الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح

1. في مجال ترشيح الإنفاق وزيادة الإيرادات:
 - تخفيض عجز الموزنة، والإجاه نحو استدامة المالية العامة
2. في مجال إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني:
 - تمكين الحكومة من التركيز على مهامها الأساسية في إصلاح البيئة التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال، وتطبيق الإجراءات الداعمة والمحفزة للقطاع الخاص
 - تفعيل دورها الرقابي على جودة نظم التعليم والترتيب المهني وضمان الموازنة بين مخرجات التعليم وتمتيازات الاقتصاد الوطني

برامج مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	87	107	127	147
رأس المال المستثمر (الف د.ك)	13,125	16,375	19,625	22,875